الفصل السابع

عراق إيران الجديد

لم يسم التعقيد والاضطراب علاقات إيران بأي من الدول، كما هي الحال مع العراق. يعتقد الكثيرون أن العراق وإيران عدوان بالفطرة، لم يقدر لهما سوى الارتباط بعلاقات شائكة متوترة. يتمتع ذلك الطرح بقدر من المصداقية التاريخية، بالنظر إلى حرب البلدين الطويلة في ثمانينيات القرن المنصرم، وسعيهما الدؤوب لبسط نفوذهما في الخليج العربي. تنادي العديد من الأصوات المؤثرة في يومنا هذا، من جهة أخرى، بعراق ما بعد صدام بسكانه الشيعة، حليفًا وثيقًا للجمهورية الإسلامية، إن لم يكن تابعًا فعليًا لها. يتمثل السؤال المهم، بناء على ما سبق، في ماهية الطرح الأقرب إلى الواقع.

يمكن للتاريخ الشائك بين البلدين أن يدعم، بطريقة أو بأخرى، العديد من التقييمات والتوقعات. صحيح أن الحرب الطاحنة التي خاضها البلدان قد دمرت البنية التحتية، وألحقت الأذى بجيل كامل في كل منهما، ولكن كيف يمكن للمرء أن يفسر ما دار بينهما من تعاون، خلال مراحل طويلة، في السنوات التي أعقبت نيل العراق استقلاله رسميًا في العام 1932؟. يكمن الجواب في طبيعة المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين. لم يتمكن العراق وإيران، حين حكما من قبل ملكيتين محافظتين، من ضبط إيقاع تنافسهما واحتواء خلافاتهما فحسب، بل وبلغا حد التعاون حول

مسائل ذات اهتمام مشترك. لم يرق حكم آل بهلوي لنظام البعث الثوري في العراق، الذي تولى الحكم في العام 1968، بما يماثل نظرة ثيوقراطيي إيران، فيما بعد، إلى نظام صدام حسين. لا يعني كل ذلك تحرر البلدين مما يمكن أن يثير المشكلات من نزاعات حول الأراضي، أو المطامح الإقليمية، ولكن حل تلك المشكلات يصعب، بكل الأحوال، في ظل الأنظمة المتناقضة أيديولوجيًا.

شمل التغيير الكثير من المناحي في الشرق الأوسط، خلال بضع السنوات الماضية، حين تمت الإطاحة بحكم صدام الاستبدادي عبر التدخل العسكري الأمريكي. يشير التمكين السياسي للمجتمع الشيعي، على الأرجح، إلى قيام علاقات أفضل مع إيران، بالنظر إلى ما يملكه العديد من اللاعبين السياسيين الشيعة البارزين في العراق من علاقات وثيقة حميمة مع الجمهورية الإسلامية. تتمثل المسألة الحاسمة في نظر طهران -بالرغم مما يدور من نقاشات خطيرة حول سعي إيران إلى نشر ثورتها في الجوار- في منع الهيمنة الحزبية البعثية على السياسة العراقية، على النقيض مما حدث في السابق، حين أدى احتكار الحكم من قبل أقلية سنية إلى اعتناقها أيديولوجية عروبية متطرفة، كوسيلة لتبرير هيمنتها السياسية. لا يعتري الشك حكام الجمهورية الإسلامية في أن شيعة العراق سيرضخون لسلطتهم، على الأرجح، ولكنهم يسعون إلى توسيع تلك القاعدة المؤيدة في الجوار. لم يعد العراق يمثل، للمرة الأولى، منذ الإطاحة بالملكية الهاشمية في العام 1958، دولة اشتراكية، ولو بالاسم، تتبنى طروحات عروبية متشددة. كان التدخل العسكري الأمريكي وحده، بعد كل ما دار من مناورات دبلوماسية وصراعات، من مهد السبيل، في نهاية المطاف، لتحسين العلاقات، بل وجعلها ودية بين اثنين من ألد الأعداء في الشرق الأوسط.

يجـد اثنان من الأعداء الآخرين في المنطقـة، الولايات المتحدة وإيران نفسيهما، فيما يمثل إحدى مفارقات الشرق الأوسط الأخرى، بما لا يخلو من تعقيد، في الجانب ذاته من الجدل حول العراق. تشير التغطية الإعلامية، في الكثير من الأحيان، إلى تذمر المسـؤولين الأمريكيين من سـلوك إيران، وتدخلهـا المزعج، وأنشـطتها السـلبية. توصـل كلا الطرفين، لأسـبابهما الخاصة، إلى قناعة مفادها أن التعددية الديموقراطية تمثل أنسب السبل لمسـتقبل العراق. تنبع نزعـة إدارة بوش إلى تشـجيع الحكم التمثيلي عبر العـالم العربي، من الرأي الحصـيف القائل: إن الديموقراطيات تشـكل، في نهاية المطاف، صـيغ الحكم الأكثر سـلمية. يضـغط النظـام الإيراني، الساعي إلى إضعاف خصومه السـنة، وإبقاء العراق ضعيفًا مقسمًا، على حد سـواء، باتجاه قيام حكم تمثيلي يقوي الأقاليم والشـيعة على حسـاب السـلطة المركزية والسنة. يمثل نجاح الحكم الديموقراطي في بغداد، أحد الأمور القلائل التي يمكن لواشنطن وطهران الاتفاق عليها.

يتعـين علينا تقييم المنعطفات الحرجة في العلاقة العراقية ـ الإيرانية، منذ قيام العراق الحديث، بغية إدراك الحيثيات المتغيرة لتلك العلاقة على أكمل وجه. ستكشـف تلك الدراسة أن الأيديولوجية سببت التوتر والحرب بـين البلديـن، في نهاية المطـاف، بما يفـوق النزاعات حول الأراضـي، أو الطموحـات المتضـاربة بالهيمنـة. خاض نظاما صـدام حسـين والملالي المتأدلجَين، بالفعل، حربًا مدمرة ضـد بعضهما بعضًا، بينما تمكن نظاما الحكم الملكيان في كلا البلدين، في السابق، من احتواء نزاعاتهما. لا تمثل الأيديولوجيـة اليوم، للمرة الأولى كما تبدو الحال عليه، مصـدرًا للخلاف والتوتر بين البلدين، مما يبشر بخليج عربي أكثر استقرارًا.

إيران والعراق القديم

هيمنت النخبة الحاكمة المحافظة، المؤلفة في الغالب من ملاك الأراضي وشيوخ القبائل، على السياسة العربية خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. انتمت الملكية الهاشمية التقليدية، التي حكمت بغداد، إلى تلك الطبقة، بينما تحالفت مع الغرب جراء مخاوفها من الراديكالية الثورية والتعديات السوفييتية. أسهمت السياسة الخارجية المتماثلة، وأنظمة الحكم المتشابهة، ناهيك عن الانتماء إلى المنظومة الأمريكية المعادية للشيوعية، في إيجاد قدر غير مسبوق من التعاون بين بغداد وطهران، بينما التزم كلا الطرفين بالحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن[1].

عمَّ التغير الشرق الأوسط بحلول خمسينيات القرن المنصرم. برزت طبقة وسطى جديدة، بطموحاتها السياسية والاقتصادية، بحيث لم يعد بالإمكان تقييدها ضمن أطر الملكيات المحافظة. عمَّت الحرب العربية الباردة أرجاء المنطقة، مع تحدي الأنظمة الملكية المؤيدة للغرب من قبل الجمهوريات الثورية المحايدة في الخارج، الاشتراكية في الداخل. لم تجسد دولة هذا الصراع بأكثر من مصر، بينما أسر قائدها الكاريزماتي عبد الناصر مخيلة الطبقة السياسية العربية. رأى الشاه في التصدي للناصرية معركة حاسمة، بالرغم من لا مبالاته بالنزاعات العربية الداخلية. وجدت الملكيتان في إيران والعراق نفسيهما في الجانب ذاته، مجددًا، تقاومان الخصوم ذاتهم، تقاتلان تحت الراية ذاتها.

أسهم انقلاب عام 1958 في العراق، الذي أدى إلى الإطاحة الدموية بالملكية الهاشمية، في تغيير العلاقات العراقية ـ الإيرانية الودية بصورة

مؤثـرة. أعلن الجيـش العراقي الراديـكالي الجديد، بقيـادة عبد الكريم قاسم، عن توجهه العروبي المتشدد بما لا لبس فيه، مبديًا ازدراءه الواضح للملكيـة المجاورة بوصـفها أثرًا مـن الحقبة (الرجعية). طغـى التناقض الأيديولوجـي بين بغداد وطهران على الوضـع الراهـن، بالرغم مما وحد بينهمـا في السـابق من مصـالح قوميـة. بـدت النزاعـات الحدودية بين البلدين، حول مجرى شـط العرب على وجه الخصـوص، غير قابلة للحل، بينما نظر كل منهما إلى الآخر بعين الريبة والخوف.

أطلـق زعيم العراق المتهور، قاسـم، اسـم «عربسـتان» علـى مقاطعة خوزسـتان الإيرانية، بما تحويه من سـكان عرب، ناهيك عن تغيير اسـم الخليـج الفارسـي إلى العربي. تم، علاوة على ذلـك، رفض معاهدة العام 1937 الحساسـة، بمـا تتضـمنه من ترتيبات حول الاسـتخدام المشـترك لمجرى شـط العـرب، من قبـل قوميي العراق المتشـددين، بوصـفها تمثل انتهاكًـا صـارخا للحقـوق العربية. لم يتحـدَّ النظام الجمهـوري الجديد شـرعية الحكم في إيران فحسـب، بـل وحدودها الإقليمية أيضـًا. نظرت الحكومـة العراقيـة التـي عززت سـلطتها عـبر اتبـاع سياسـات عروبية متشددة، وأداء دور المدافع عن المجتمع العربي الأكبر إلى جارها الفارسي من منظار عرقي بحت. لم تكن إيران، في نظر أسـياد بغداد الجدد، سوى ملكية فارسـية متحجرة، تسـتند في بقائها إلى الغـرب الإمبريالي، بينما رأى الشـاه تهديدًا حقيقيًا له في انتماء الحكومة العراقية المعلن إلى الكتلة العربية الراديكالية، ونزعاتها المؤيدة للاتحاد السوفييتي، وتصميمها على تعريـب الخليج. لربما اختلفت الملكية الهاشـمية بصـورة جدية مع إيران، ولكنها لم تهدد وجود نظام بهلوي في نهاية المطاف.

أسهم وصول نظام البعث إلى السلطة، عبر انقلاب دموي في العام 1968، في زيادة مخاوف الدولة الإيرانية بصورة إضافية. اتسمت الأيديولوجية البعثية بقدر أكبر من التشدد فيما يتعلق بتحقيق حلم الوحدة العربية، ومقارعة الأنظمة المؤيدة للغرب. عملت الحكومة، علاوة على ذلك، على تقييد الشيعة والأكراد بصورة مؤثرة، واستمداد شرعيتها من الخارج. لم يهيمن السنة على العراق، كما زعم البعثيون، لغايات محدودة ضيقة، بل من أجل القضية الأكبر المتمثلة في التضامن العربي. أسهمت تقلبات الوضع الداخلي غير المستقر، ومطامح البعثيين المهيمنين، ومتطلبات السياسة العربية في صياغة سياسة خارجية عدوانية. تحولت بغداد إلى داعم رئيس للعديد من قوى المعارضة اليسارية والعروبية المتشددة في الخليج، ناهيك عما مثلته من إغراء للعرب في مقاطعات إيران الجنوبية الغنية بالنفط. مثّل العراق، بعلاقاته مع الاتحاد السوفييتي ونظرته الثورية، تهديدًا حقيقيًا متصاعدًا لإيران.

ترافق وصول النظام الراديكالي في بغداد مع تغيرات مهمة في توجهات سياسة إيران الخارجية. أسهم ارتفاع عائدات النفط والسخاء الأمريكي في تعزيز طموحات الشاه بإيجاد قوة عسكرية ضخمة، وأداء دور الشرطي في الخليج. أجازت أمريكا المرهقة، الغارقة في الوحل الفيتنامي، بكل سرور، منح ذلك الدور للملك الفارسي الطموح. ينص مبدأ نيكسون، في نهاية المطاف، على تسليح الوكلاء الطيعين المستعدين لتحمل أعباء الحرب الباردة. لم يُمنح النظام البعثي الامتياز ذاته، بينما كان الشاه على استعداد لاقتسام «غنائم» مبدأ نيكسون مع الملكية السعودية المحافظة، والقبول بسياسة ثنائية القطبين. عبر الشاه عن موقفه بوضوح، محذرًا

خصومه الإقليميين «من تعامل إيران بالمثل معهم، إن لم يحترموا حقوقها المشروعة في الخليج»[2].

شكل بروز إيران، في نظر الدولة البعثية، بما تدعيه من مسؤولية الدفاع عن العروبة، تهديدًا حقيقيًا لالتزاماتها الأيديولوجية وطموحاتها الإقليمية. هاجمت بغداد الطروحات الإيرانية بوصفها «مطامح غير مشروعة في مياه العراق الإقليمية والخليج العربي»[3]. هدفت الدعاية العراقية مجددًا إلى تحريض العرب في خوزستان على الثورة. عمل النظام العراقي الجديد، علاوة على ذلك، على توظيف القضية المقدسة المتمثلة في مقاومة إسرائيل، مدعيًا أن إيران تعمل عن كثب مع إسرائيل لإثارة الأزمات في الخليج؛ بغية تقويض التضامن العربي ضد إسرائيل[4]. رأت بغداد في هزيمة مصر على يد الإسرائيليين، في حرب العام 1967، فرصة فريدة لقيادة الأمة العربية، ناهيك عن التعامل مع إيران من منظور عربي أوسع. عمل العراق على ترحيل مواطنيه ذوي الأصول الإيرانية، بينما غدت الاشتباكات الحدودية، والحملات الدعائية الشرسة، طابعًا مميزًا للعلاقات بين حليفي الأمس.

لم يكن ذلك الصراع بالمجاني. دخلت بغداد، بحلول بداية السبعينيات، في دوامة نزاع دائم مع أقليتها الكردية المتمردة. بلغت انتهازية السياسة الإيرانية حدها، بينما رأى الشاه في الكفاح الكردي لنيل الاستقلال وسيلة فاعلة للضغط على العراق؛ كي يذعن لمطالبه الحدودية، بما فيها امتلاك قدر أكبر من السيطرة على مجرى شط العرب المتنازع عليه. أسهم اختلال موازين القوى، وانهماك النظام العراقي بحل نزاعاته الداخلية، في إرغامه على القبول باتفاقية الجزائر، في شهر آذار/ مارس من العام

1975، التي منحت إيران الكثير من مطالبها. لم يجد الشاه غضاضة، بعد بلوغ غاياته الإستراتيجية، في وقف دعمه للأكراد، مضحيًا بزواج المصلحة بهم. لم تكن تلك المرة الأخيرة التي يتعرض فيها الأكراد للخيانة من قبل من وعدهم بالدعم من القوى الخارجية.

أسهم البروز المشترك لصدام حسين وآية الله الخميني في كلا البلدين، بحلول العام 1979، في صب المزيد من الزيت على نار العلاقة بينهما. بات البلدان يحكمان الآن، بشكل جوهري، من قبل سياسيين عقديّين، لا مبالين بما ينجم عن بلوغ غاياتهما من مخاطر جمة. أضحى النزاع حتميًا بين البلدين، مع سعي قائديهما إلى فرض طرحيهما الأيديولوجيين على المنطقة.

حرب صدام

يدلل التاريخ، في الكثير من مراحله، على وقوع الحروب والنزاعات جراء صعود الأنظمة الثورية[5]. يؤمن الثوريون بقابلية مثلهم للتطبيق كونيًا، وجور النظم القائمة بالضرورة. تتداخل الحدود بين السياسة الداخلية والشؤون الخارجية سريعًا، في ظل حكمهم، لتختفي برمتها في معظم الأحيان. ينزع الثوريون على الدوام، تأكيدًا لمبادئهم، إلى تصدير أنظمتهم إلى الخارج، بما يظهر الحيوية منها والفاعلية. لم تجسد الثورة الإيرانية تلك الأفكار فحسب، بما يفوق أيًا من سابقاتها، بل جعلت من تصديرها القسري مهمة أسمى، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع ديني خاص. لم يطلق الخميني ثورته، كما رأينا في السابق، لمجرد الإطاحة بالملكية فحسب، بل والدخول في عهد جديد بالمطلق.

تجسد ذلك النمط من الاستفزاز الثوري، بعد وقت قصير، في مهاجمة آيات الله النظام البعثي، موفرين لخصومه الكثر ما تيسر من دعم مادي ومعنوي. رأى الخميني تحديًا حقيقيًا في سعي الدولة العلمانية المتشددة إلى إدارة المنطقة تحت راية العروبة الشاملة، والتحالف مع النظام السوفييتي الملحد. اتسمت الثورة بالعنفوان، والقوة، والبأس، في بداية عهدها، بينما تمكن رجال الدين المنتشون بنصرهم من الإطاحة بالملكية الطاغية. لم يتحلَّ حكام طهران الجدد، ضمن هذا المناخ، بالقدر المطلوب من الحذر والانضباط[6].

لم تقل نظرة النظام البعثي ازدراءً وتوجسًا، بالمقابل، إلى جارته الإسلامية. استخف البعثيون، بصفتهم العلمانية، العروبية الحداثية، بالمؤسسات التقليدية والسياسات الدينية آثارًا لا عقلانية من الحقبة الرجعية. مثلت الجمهورية الإسلامية، بطموحاتها الإقليمية وطروحاتها الأيديولوجية، تهديدًا حقيقيًا لحكم صدام[7].

ازداد التوتر بين البلدين بصورة إضافية، بينما لقيت رسالة التحدي الثوري الإيراني قبولًا لدى شريحة من السكان الشيعة العراقيين، على أقل تقدير. بدأت قوى المعارضة المنظمة، كحزب الدعوة، بعد مضي وقت قصير، في شن حملات عنيفة ضد أهداف لحزب البعث ومسؤوليه، بالتواطؤ مع إيران في معظم الأحيان. تخوف النظام البعثي، المتذرع بالدفاع عن العروبة حماية لسلطته المطلقة، بلا أدنى شك، مما أوقعته رسائل الخميني من أثر في شيعة العراق المضطهدين في عهد صدام. مثّل رد الفعل العراقي كل ما اتسم به نظام صدام من وحشية وتطرف، بالنظر إلى ما تعرض له المجتمع الشيعي من أعمال انتقام همجية، وما نفذ من إعدامات سريعة بحق عدد

مـن أبـرز رجال الدين الشـيعة. لم تهدئ كل تلك الإجـراءات القمعية، مع ذلـك، مـن روع صـدام، مخافة أن تزعزع عـدوى الخمينـي أركان حكمه. تدخلت العداءات الأيديولوجية مجددًا، لتزيد من مخاوف الرئيس العراقي المتهور دومًا، وتزين له العنف خيارًا أمثل لخوض الصراع.

لا يمكن عزو الصـراع الناشـئ بين البلدين إلى التناقض الأيديولوجي فحسـب، لما يمثله ذلك من تجاهل لخيالات صـدام الجامحـة. أزاح قبول مصـر اتفاقية كامـب دايفيد، بحلول العـام 1980، إحـدى أكبر العثرات في وجه زعامة العراق للعالم العربي. أسـهمت الفوضـى الثورية في إيران، علاوة على ذلك، وتصفية كبار ضباط جيشها ثأرًا من قبل الملالي، في دفع صدام للاعتقاد بأن توجيه ضربة عسكرية حاسمة يمكن أن يسقط النظام الثيوقراطي، ويعزز زعامة العراق للعالم العربي. لم يتمكن الرئيس العاشق للمغامـرة من مقاومة الإغراء الناتج عن توليفة التهديدات والفرص، فيما يتعلق بإيران[8].

هاجـم صـدام الخميني بـلا تحفظ، واصـفًا إيـاه «بالمومياء»، بينما اشـتدت الاشـتباكات الحدودية بين البلدين، ناهيك عن دعوته الإيرانيين إلى «إيجاد زعيم آخر غير الخميني العفن»[9]. اتخذ صدام، بحلول صيف عام 1980، خطوته التصـعيدية المتمثلـة في نقض اتفاقية الجزائر الموقعة في العام 1975، التي وفرت الإطار لإدارة مجرى شط العرب المتنازع عليه. تحدث الدكتاتور العراقي ببسـاطة قائلًا: «أعلـن أمامكم أننا نعدّ اتفاقية شهر آذار/ مارس من العام 1975 ملغاة، بالنظر إلى انتهاك حكام إيران لهـا منذ بدء عهدهم، كما فعل الشـاه مـن قبلهم»[10]. اتخذ صـدام، في نهاية المطاف، قراره الكارثي بغزو إيران، في الثاني والعشـرين من أيلول/

سبتمبر 1980، بادئًا بشن إحدى أطول الحروب، وأكثرها تدميرًا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

مثّل اجتياح صدام تغييرًا هائلاً للوضع السابق برمته، بالرغم من توتر العلاقات بين البلدين منذ العام 1958. لم تنقطع الاشتباكات الحدودية بين الطرفين، بالتأكيد، ناهيك عن دعم كل منهما معارضي الآخر، ولكن القيام بعمل عسكري شامل لا يمكن أن يرى من منظور استمرارية التوتر القائم بينهما لا أكثر. عمل صدام بفعلته على تغيير طبيعة الصراع القائم بين البلدين، بشكل جوهري، لينقل التوتر بينهما إلى مرحلة جديدة. لربما أمكن للطرفين ضبط حدة الصراع، كما كان الحال عليه طيلة العقدين السابقين، لو لم يتبوأ صدام سدة الحكم في العراق. رأى الرجل، بوصفه زعيمًا متهورًا يطمح إلى قيادة العالم العربي، والهيمنة على الخليج، فرصة فريدة في التخلص من خصومه الثيوقراطيين في الجوار. لن تؤدي هزيمة إيران إلى القضاء على تهديدها الإستراتيجي فحسب، بل ستدفع دول الخليج الممتنة إلى القبول بهيمنة العراق، ناهيك عن مناداة العالم العربي بقاهر الفرس قائدًا أوحد له. أصر الخميني، بالمقابل، على قناعاته، مما أدى إلى استمرار الحرب بالرغم من كلفتها المادية والبشرية. أضيفت شخصيتا القائدين العقديّين إلى التوليفة المتمثلة في العداوة الأيديولوجية والنزاعات الحدودية، حيث اتسم كلاهما باللامبالاة بمعاناة وصالح شعبيهما. قدر للحرب العراقية ـ الإيرانية أن تندرج ضمن أطول الحروب وأكثرها تدميرًا عبر التاريخ[11].

لم تكن الحرب العراقية ـــ الإيرانية اعتيادية من عدة نواحٍ، بالنظر إلى أنها لم تكن تمثل، بالمطلق نزاعًا بين دولتين حول تحقيق غايات

حدودية أو سياسية معينة. شنت تلك الحرب نصرة لفكرين متناقضين: البعثي العلماني العروبي المتشدد، في مقابل الأصولي الإسلامي الإيراني. رأت طهران في الحرب تجسيدًا لهويتها الثورية. لم يتمكن النظام من تعزيز سلطته فحسب، عبر رفع شعارات التضامن والتضحية، الاعتماد على الذات والالتزام، بل جعل من هزيمة صدام محكًا رئيسًا لشرعية الثيوقراطية. انصهرت الحرب والثورة، بصورة أو بأخرى، في فكر رجال الدين. مثّل الصمود في القتال تكريسًا للحماسة الثورية والنقاء الروحي. لم يكن مفهوما التسوية والمهادنة بمألوفين للجمهورية الإسلامية، بالنظر إلى تجاوز التزامها بالقتال الحسابات التقليدية[12].

اكتشف العراق، بعد وقت قصير، الإشكالية الناجمة عن اجتياح دولة ثورية متشربة بالأيديولوجية التخليصية: ضياع متطلبات الحذر والبراغماتية في خضم النخبة المتشددة. لم تنظر إيران إلى الحرب، بوصفها دولة أيديولوجية، من منظار فقدان الأراضي أو استردادها، بل بوصفها مهمة روحية تهدف إلى الخلاص الأخلاقي. لم تُهاجم الجمهورية الإسلامية، في نظر حكامها، لما قامت به من تحريض، أو نتيجة النزاعات الحدودية، بل لأنها جسدت نظامًا ساميًا في الحكم. مثلت تلك حربًا للكفرة ضد الثورة الإسلامية، و«حكم الله»، والمذهب الشيعي السامي. تحدث الخميني إلى الشعب الإيراني، بهذا الصدد، قائلاً: «تقاتلون دفاعًا عن الإسلام، ويقاتل، (صدام)، تدميرًا له»[13]. أكد رفسنجاني على ذلك، بصورة مماثلة، قائلاً: «تنبع حقيقة عدم مهادنتنا من القرآن وعزة الإسلام»[14]. أصرت القيادة الدينية بإخلاص على أن الحرب نعمة من الله، استنادًا إلى انتهائها بنصر المؤمنين أو الشهادة التي تمثل بحد ذاتها

وسيلة للخلاص الأسمى. اكتسبت تضحيات الحرب القدسية، بالرغم من عدم تحقيق النصر في النهاية.

تم توظيف الخطاب والرمز الدينيين، طيلة أمد الحرب، في مهمة تقديمها للجماهير. تمثل واجب المسلم الحق في مقاومة الظلم، وقتال الأعداء الساعين إلى تدمير الإسلام. تم التأكيد كذلك على أهمية التحلي بالثبات والصبر، في كل الأحوال؛ لأن الله لا يجزي المؤمنين فحسب، بل ومن يعضون على إيمانهم بالنواجذ بالرغم من المحن والصعاب[15]. قد تصب تلك الدعاوى، كما تبدو عليه الحال في خدمة النخبة الدينية الحاكمة، مع ما تثيره من مشاعر لدى الشعب المطالب باحتمال أذى الحرب لأجل غير مسمى. لم ينظر رجال الدين إلى ذلك، على أي حال، من منطلق التلاعب الانتهازي بعواطف الجماهير، بل بوصفه تعبيرًا صادقًا عن نظرتهم الأيديولوجية إلى الحرب. يندر أن يجد المرء، في خطابات وتصريحات النخبة الحاكمة، ما يشير إلى اهتمامها بالنزاعات الحدودية، أو خرق صدام للاتفاقات الموقعة بين البلدين. يدلل الخطاب الكوني الشامل على رؤية طهران لتلك الحرب صراعًا وجوديًا، أكثر مصيرية، بين قوى الإيمان وحاكم العراق البعثي الملحد.

وصف صدام من قبل السياسيين الأمريكيين، خلال نزاعاته المقبلة مع الولايات المتحدة، بالقاتل الجماعي المهووس، والمعتدي، و«هتلر الآخر». تحاشت مقاربة طهران الأيديولوجية تجاه الحرب استخدام مثل تلك التعابير، ناعتة صدام بما هو أكثر تأثيرًا من تعابير دينية كالملحد، وولي الشيطان المحارب للدين. وظف الملالي، بصورة أو بأخرى، خطاب الإمبراطوريات الإسلامية إبان الحروب الصليبية، حيث لم تكمن القضية

في مجرد صد اعتداءات الصليبيين، بل صراع الحضارات المتنافسة ـ القائم في تلك الحالة بين إيران المسلمة الفاضلة، ونظام صدام الغادر، المخادع، والانتهازي[16].

تجنبت العقيدة العسكرية للجمهورية الإسلامية الخوض في التكتيكات والإستراتيجيات، بناء على ما سبق، موجهة جل اهتمامها نحو الحماسة الثورية. أكد آية الله الخميني على تلك الفكرة، قائلاً: «لا يلتمس النصر بالسيوف، بل بالدماء وحدها»[17]. اعتمدت إيران في تلك الحرب على النقيض من الجيوش النظامية ذات البنى القيادية المترابطة، والترسانات العسكرية الضرورية، واعتمدت على ثقافة الاستشهاد والتضحية، والنظرية المتمثلة في أن قوة الإيمان والتفوق الأخلاقي يكفلان التغلب على ترسانة العراق المدمرة، المقدمة بسخاء من قبل الغرب الساعي إلى احتواء طموحات إيران.

لم تعكس غايات إيران من الحرب حدود قوتها الفعلية. تجسد هدف طهران الرئيس في القضاء المبرم على نظام صدام، والتخلص من الهيمنة السنية على السياسة العراقية. تتمثل الحقيقة في أن بغداد كانت على استعداد لوقف الحرب، في أعقاب عام 1982، حين تمكنت إيران من طرد القوات العراقية من أراضيها. أصر الخميني وصحبه على مواصلة القتال حتى تحقيق أهدافهم كافة. تمثلت مشكلة إيران في افتقارها إلى القدرات العسكرية الكافية لبلوغ أهدافها بعيدة المنال. أسهمت الفجوة بين التصميم والقدرة العسكرية في إطالة أمد الحرب، بينما افتقر كل من الطرفين إلى القوة الكافية لفرض الحلول على الطرف الآخر، في حين لم تكن طهران مستعدة، ببساطة، للتوصل إلى تسوية لوقف الحرب.

دخلت الحرب، في أعقاب عام 1982، في دوامة لا متناهية من العنف الدموي، مذكرة بما حدث في الحرب العالمية الأولى، حين كان الاستيلاء على مساحة صغيرة من الأراضي يؤدي إلى سقوط ما لا يحصى من ضحايا. شنت إيران العقديّة العديد من الهجمات بأمواجها البشرية، التي كانت تصد، لا محالة، من قبل الجيش العراقي الأفضل تسليحاً. كان الهدوء يخيم على سوح القتال مجددًا، لتعقبه هجمات فاشلة أخرى. سعى الطرفان، مع استمرار الحرب، إلى تغيير تكتيكاتهما، وتوظيف عناصر جديدة في الصراع لكسر جموده. أدخل العراق أسلحته الكيميائية، ضمن هذا السياق، في معادلة الحرب المميتة[18].

بدأ العراق استخدام الأسلحة الكيميائية ضد إيران في العام 1983؛ لتتوسع لائحة أهدافها تدريجيًا بعد استخدامها في سوح القتال[19]. لم تنفِ القيادة العراقية استخدام تلك الأسلحة لصد الهجمات الإيرانية. تفاخر القادة العسكريون العراقيون، بحلول العام 1984، باستخدامهم «المبيدات الحشرية» للقضاء على «أسراب البعوض»[20]. لم تعوز الصراحة وزير الخارجية العراقي السابق، طارق عزيز، بما لا يخلو من تفرد، حين اعترف باستخدام تلك الأسلحة، وإن جاء ذلك ردًا على استخدامها من قبل إيران بحد زعمه[21]. يمكن الجزم بوضوح ـ بعد ثمانية تحقيقات للأمم المتحدة، والكثير من الأدلة المستقاة من روايات شهود العيان، وما تم الحصول عليه من وثائق عراقية ـ بعدم وجود ما يشير إلى استخدام إيران تلك الأسلحة، على النقيض من العراق، مما يدحض مزاعم عزيز الكاذبة[22].

تتمثل الجدوى الإستراتيجية الرئيسة للأسلحة الكيميائية، في نهاية المطاف، في ترويع المقاتلين، وإضعاف معنويات المدنيين. لم يعوز النجاح

صدام، فيما يتعلق بذلك، بالنظر إلى ما أسهم به استخدام العراق المنهج لتلك الأسلحة من إضعاف تدريجي لثقة المتطوعين الإيرانيين المتحمسين، وتماسك قواتهم المسلحة. ما انفكت انتصارات إيران العسيرة في سوح القتال تقابل باستخدام بغداد أسلحة الدمار الشامل. أسهم الاستهداف المحتمل للمدن الذي أصبح أكثر سهولة بحلول منتصف الثمانينيات، ما إن طور العراق صواريخ بعيدة المدى بصورة مؤثرة في ترويع المدنيين الإيرانيين، ونزوحهم الجماعي عن المدن والبلدات. ازدادت الضغوط من قبل السكان الخائفين، ناهيك عما شكلته القوات المسلحة المحاصرة من عبء ثقيل على رجال الدين المتشددين، الساعين إلى القتال حتى النصر.

شكل التدويل الواضح للنزاع، علاوة على ذلك، مصدرًا آخر للضغط على القيادة الدينية؛ بغية إنهاء الحرب. استكملت المساعدات الضخمة والمعلومات الاستخبارية، المقدمة للعراق من قبل القوى الغربية، بوجود بحري أمريكي مكثف، في المراحل الأخيرة من الحرب؛ حماية للتجارة في الخليج من التهديد الإيراني. منح عجز إيران عن تعطيل حركة الملاحة النفطية ميزة مهمة أخرى للعراق، بالنظر إلى ما أسهمت به عائدات نفط الخليج من دعم للمجهود الحربي العراقي. لم يسمح المجتمع الدولي، ببساطة في خسارة صدام الحرب، بينما تزايدت الخسائر في سوح القتال. تملكت الحيرة الإيرانيين شعبًا وحكومة، على حد سواء، من كيفية قيام الغرب بدعم حاكم سني مستبد، مع كل ما يظهره من دفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديموقراطية.

استنزفت الحرب الإيرانيين، وفتَّت في عضدهم، بحلول العام 1988. لم تسهم ثماني سنوات من التضحية والمعاناة في تحقيق النصر المأمول. تقلص عدد المتطوعين الداعمين لمجهود إيران الحربي إلى حد كبير، مما أجبر النظام على فرض إجراءات قاسية للتجنيد؛ بغية تأمين حاجته من القوى البشرية. لم تعد العمليات الهجومية الواسعة باستخدام الأمواج البشرية ممكنة مع تهرب المجندين من الخدمة، ونقص الحماسة الثورية، مما أرغم الجيش على تقليص نطاق أنشطته. بدأ المسؤولون الأكثر براغماتية، كرفسنجاني، في إقناع الخميني بأن الوقت قد حان لإنهاء النزاع. أخذت الحرب تهدد الحكم الثيوقراطي، مع كل ما قدمته من فوائد في السابق للثورة، جراء اصطدام الجماهير بالواقع، وانحطاط معنويات الشباب، وشيوع التذمر في أوساط القوات المسلحة.

تمثل الحدث الأخير، الذي دفع بالجدل الداخلي الإيراني نحو إنهاء الحرب، في الإسقاط العرضي لطائرة ركاب إيرانية، في شهر تموز/ يوليو من العام 1988، من قبل السفينة الحربية الأمريكية يو إس إس فينسينس. رأت طهران في ذلك إشارة إلى تدخل أمريكي أكثر قوة لمصلحة العراق، بالرغم من اعتذار الولايات المتحدة، وعرضها دفع تعويضات لأسر المئتين وتسعين راكبًا الذين لقوا حتفهم[23]. خشي المسؤولون الإيرانيون، إن تمت إطالة أمد الحرب، من حدوث تدخل عسكري أمريكي مباشر للإطاحة بالجمهورية الإسلامية. أعلم قادة القوات المسلحة النظامية والحرس الثوري، الذين اختلفوا على الدوام حول كيفية خوض الحرب، الحكومة المركزية، في خطوة غير مسبوقة، بأنهم يفتقرون إلى القدرة على حماية الدولة من العراق وأمريكا معًا[24]. لقي قرار العسكريين الترحيب من

جميع المؤسسات المعنية، بما في ذلك الديماغوجيون في البرلمان، ورئيس الجمهورية علي خامنئي، والمستشارون الاقتصاديون البارزون. أفلحت الضغوط المجتمعة تلك، في نهاية المطاف، في دفع الخميني لإعلام الأمة بقراره وقف النزاع[25]. واجه الخميني مواطنيه، بما لا يخلو من مرارة، معلنًا إنهاء الحرب:

«يعد قراري اليوم مميتًا بما يفوق تناول السم. أخضعت نفسي لإرادة الله وتجرعته ابتغاء لمرضاته. كنت أفضل الموت والشهادة على اتخاذه. لا يستند قراري اليوم إلا إلى مصلحة الجمهورية الإسلامية»[26].

خاضت إيران الحرب، بالرغم من عزيمتها الثورية، بما لا يمكنها تجاوزه من سلبيات. اضطرت طهران، بالنظر إلى غياب الحلفاء الموثوقين الأسخياء، والعجز عن تأمين مصادر ثابتة للسلاح، ناهيك عن عزلتها الدولية إلى الاعتماد على مواردها الذاتية، بصورة مطلقة، لبلوغ غايتها اللاواقعية المتمثلة في تدمير نظام صدام. ربما لم يكن العراق بقادر على هزيمة الجمهورية الإسلامية، ولكنه أثبت قدرته بوضوح على صد الهجمات الإيرانية. اتسعت الهوة بين غايات إيران وقدراتها، مع استمرار الحرب، لتفرض قدرًا من الواقعية على نظام تفاخر على الدوام بتحدي الحسابات التقليدية.

انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ ما يقارب العقدين من الزمن، وقد تعامل الإيرانيون، خلال تلك الفترة، مع مسببات وتركة أطول النزاعات في تاريخهم الحديث. لا يزال الإيرانيون يعانون من الجراح الناجمة عن صراعهم المثير للجدل، كما يفعل الأمريكيون جراء حربهم

في فيتنام. لا تزال الحرب تعين، بطرق عدة، حدود ثقافة إيران السياسية وتوجهاتها الدولية. أصبح دور رفسنجاني في الحرب، خلال الانتخابات الرئاسية في العام 2005، عرضة للجدل والتساؤل عما منعه، وقيادة الجمهورية الإسلامية، من إنهاء الحرب في العام 1982، حين توافرت إمكانية عقد هدنة بوضوح[27]. فعل أحمدي نجاد الكثير، بالطبع، بصفته محاربًا قديمًا، للتأكيد على دوره في الدفاع عن الأمة، وما نتج عن ذلك الدور من دروس وانطبع في مخيلته.

يندر أن يجد المرء، في يومنا هذا، من لم تتأثر من العوائل الإيرانية بالحرب ـ فقدان ابن، إعاقة قريب، معاناة أصابت الجميع. لا تغيب الحرب، وتركتها الثقيلة، وجروحها الغائرة عن الذكريات، والكتب، والمؤتمرات البحثية، والروايات الصحفية. لا تزال الحرب حية في الإيرانيين، كما العديد من الأحداث في تاريخهم[28]. بدأ الإجماع يسود بشكل مطرد في الدوائر العامة والنخب الحاكمة، بعد الكثير من التأمل والنقاش، حول أثر الهيمنة الحزبية في عدائية العراق المتواصلة. تطلعت الأقلية الحزبية على الدوام إلى الخارج؛ بحثًا عن السؤدد والتأييد العربي، بغية تعزيز قبضتها على الحكم. يمثل العراق المستقر، في نظر الملالي الإيرانيين، ذاك الذي تملك فيه الطائفتان الشيعية والكردية دورًا حاسمًا في مداولات الحكم. ستضمن العملية الانتخابية صعود المجتمع الشيعي، بالنظر إلى الحقائق الديموغرافية في العراق، وتقليص نفوذ وتأثير السنة بشكل ملحوظ. تحول القادة الإيرانيون جراء الحرب، فيما يمثل مفارقة غريبة، إلى مدافع عنيد عن التعددية الديموقراطية في الجوار.

تنسجم تلك الأفكار مع خطاب الجمهورية الإسلامية ودعايتها إبان الحرب. حرصت إيران على التمييز بين صدام والشعب العراقي طيلة أمد النزاع. تحدث الخميني، في العديد من خطبه عن التباين بين صدام وقاعدة حكمه السنية، والغالبية الساحقة من الشعب العراقي. جادل الرجل على أن اعتناق النخبة الحزبية الحاكمة للأيديولوجية البعثية قد أخرجها من الملة. لم تشن الحرب ضد الشعب العراقي، بل نظام البعث العلماني. أحل الخميني الغالبية الساحقة من الشعب العراقي، في خطوة ذكية، من تبعة التورط في الحرب، عبر تصوير البعثيين بوصفهم معتدين على الإسلام، والشعب العراقي بصفته أحد أبرز ضحاياهم[29].

عملت الحرب كذلك، بما يتجاوز نطاق العراق على صياغة رؤية طهران إلى المجتمع الدولي الأكبر. أسهمت لا مبالاة القوى الغربية، باستخدام العراق أسلحة كيميائية ضد إيران، في إثارة شكوك هائلة في النظام الدولي، وراعيته أمريكا على وجه الخصوص. لا يكترث الإيرانيون كثيرًا، جراء ما تكبدوه من خسائر فادحة بسبب أسلحة صدام الكيميائية، بالفكرة القائلة بإمكانية تحقيق مصالح إيران الأمنية عبر الاتفاقات والمعاهدات الدولية. تنبع جاذبية الخيار النووي لدى الملالي، من تركة الحرب الثقيلة تلك. تستمر لا مبالاة أمريكا بمعاناة إيران، علاوة على ذلك، بالنظر إلى عدم شمول التهم الموجهة ضد صدام، عقب الغزو الأمريكي، ما ارتكبه من جرائم حرب ضد إيران. تسبب ذلك في إثارة سخط الإيرانيين، بينما تواصل طهران المطالبة بمحاكمة الدكتاتور على إساءته للشعب العراقي، وغزوه الكويت، ناهيك عن استخدامه العشوائي

لأسلحة الدمار الشامل ضد الجنود والمدنيين الإيرانيين. ستستمر هوة عدم الثقة بين البلدين بالاتساع، على الأرجح، طالما تجاهلت الولايات المتحدة تلك المطالب.

يرى حكام إيران عراقًا جديدًا، بينما ينظرون إلى الجوار. تكتسب القوى الشيعية المضطهدة في السابق المزيد من القوة، بينما يزداد العرب السنة عزلة وتهميشًا في بلد هيمنوا عليه عقودًا طويلة. يظل مستقبل العراق مجهولاً، باستثناء الحقيقة الجديدة المتمثلة في تلاشي العداء الأيديولوجي الذي قاد البلدين في السابق إلى التوتر، والنزاع، والحرب في نهاية المطاف. يوفر الغزو الأمريكي العديد من الفرص السانحة، في نظر الملالي، وإن شكل الكثير من التحديات.

إيران والعراق الجديد

وقع حدث مهم، في السابع من تموز/ يوليو 2005، في إيران. وصل سعدون الدليمي، وزير الدفاع العراقي، طهران، قبل أن يعلن بصورة رسمية، قائلاً: «أتيت إيران طلبًا للصفح عما ارتكبه صدام حسين»[30]. عكس جو الزيارة طبيعة العلاقات المتغيرة، بينما وقع مسؤولو البلدين العديد من اتفاقات التعاون والتبادل التجاري، متعهدين بفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما. تطلب الأمر، فيما يمثل إحدى مفارقات الشرق الأوسط الأخرى، تدخل إدارة أمريكية متشددة، بكل ما تكنه من عداء للجمهورية الإسلامية، لتخليص إيران من أحد أكبر مآزقها الإستراتيجية.

اشتكت إدارة بوش بصورة متواصلة، منذ بدء عملية حرية العراق في العام 2003، من سلوك إيران السلبي، وتدخلها في السياسة العراقية[31].

يتمثل أبرز ما يطرح من أسئلة، بناء على ما سبق، في الآتي: ما أولويات وغايات إيران في العراق؟، هل تسعى إلى تصدير ثورتها إلى الجوار، وإقامة جمهورية إسلامية أخرى؟، هل من مصلحة إيران تأجيج التمرد القائم، وتوريط أمريكا، بصورة إضافية، في المستنقع العراقي الدموي؟، هل تملك إيران والولايات المتحدة مصالح مشتركة في العراق المضطرب؟

تملك الجمهورية الإسلامية مصالح متضاربة في الجوار، بينما يغرق العراق في دوامة العنف والفوضى. تتمثل أولوية طهران الكبرى في منع العراق من البروز، مجددًا، كتهديد عسكري وأيديولوجي. ساد الإجماع بين المسؤولين الإيرانيين، كما رأينا سابقًا، حول أثر الهيمنة السنية في عدائية العراق المتواصلة. يمثل تمكين نظام شيعي أكثر ودية، غاية رئيسة لإستراتيجية إيران. يحرص حكام طهران، علاوة على ذلك، على وحدة أراضي العراق وسلامتها، بالنظر إلى مخاوفهم من وقوع حرب أهلية محتملة، وتقسيم البلاد. يمثل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بالإضافة إلى ما سبق، تهديدًا حقيقيًا للجمهورية الإسلامية. ترى طهران في استقرار العراق أنسب السبل لإنهاء الاحتلال الأمريكي، على النقيض من الرأي القائل بسعي إيران إلى تأجيج التمرد القائم؛ بغية ثني الولايات المتحدة عن مهاجمة منشآتها النووية. أثمرت تلك الغايات المتضاربة عن تكتيكات مختلفة، بينما نشطت إيران في دعم حلفائها الشيعة، وتسليح الميليشيات الموالية لها، والتحريض ضد الوجود الأمريكي[32].

ما انفك العديد داخل الإدارة الأمريكية، والحكام السنة في الشرق الأوسط، يحذرون، منذ سقوط صدام، من بروز «الهلال الشيعي»، ونشوء جمهورية إسلامية مصغرة في جنوب العراق، على أقل تقدير. اتخذ

عبـدالله الثـاني، ملك الأردن، قـدم السـبق في تحذير نظرائـه الغربيين من هذيـن الاحتمالين المخيفين، قائلاً: «إن اتجه العـراق نحو الجمهورية الإسـلامية، فسـيتعين علينا أن نهيّئ أنفسنا للعديد من المشكلات التي لن تقتصـر على نطاق حدودنا»[33]. عكس وزير الخارجية السـعودي، سعود الفيصـل، الموقـف ذاته، قائلاً: «خضـنا حربًا معًا لمنع إيـران من احتلال العـراق بعد إخراجه من الكويت. نسـلم البلـد الآن بأكملـه لإيران دونما مـبرر»[34]. يعتقـد أمراء ورؤسـاء المنطقة السـنة المحاصـرون، طبقًا لما يؤمنـون به من نظريـات المؤامرة، بوقوف الإيرانيين وراء الاضـطراب في العراق. يتمثل السؤالان الأبرز، على أي حال، في الآتي: ما نوع العلاقة التي تربط إيران بمجتمع العراق الشـيعي؟، وهل يستبعد، بالنظر إلى استقبال إيـران العديد من القادة الشـيعة طيلة عقود من منافيهم، أن تنشـأ دويلة إيرانية تابعة في جزء مهم من العراق؟

تتمثل أكثر الأحزاب الشـيعية تنظيمًا، وقدرة على المنافسة، كما بينت العمليـة الانتخابية – بالرغم من عدم تجانس المجتمع السياسـي الشـيعي العراقي إلى حد كبير – في «المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق»، و«حـزب الدعوة». يملك كلا الحزبين علاقـات حميمة مع طهران، ناهيك عن التحالف معها بقوة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. أسـس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من قبل إيران بشكل رئيس، وقد تم تدريب وتسليح الميليشيا التابعة له، فيلق بدر، على يد الحرس الثوري الإيراني. يمثل حزب الدعوة بدوره أقدم الأحزاب الشـيعية العراقية، مع سـجل حافل بمقاومة اضـطهاد صدام. لجأ حزب الدعوة إلى إيران، بعد ضغوط هائلة، ناهيك عـن الاحتفـاظ بتمثيل في سـوريا، ولبنـان، وبريطانيا في نهايـة المطاف.

يعتقد كلا الحزبين، مع ذلك، بالرغم من صلاتهما طويلة الأمد مع إيران، بوجوب البقاء على مسافة من طهران؛ بغية الاحتفاظ بتأثيرهما في عراق ما بعد صدام. يصر أعضاء المجلس الأعلى وحزب الدعوة على عدم اهتمامهم بمحاكاة النموذج الثيوقراطي الإيراني، ويؤكدون على أن طبيعة العراق الطائفية تتطلب بنية أخرى للحكم. يشدد إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء السابق، وزعيم حزب الدعوة، على ذلك، قائلاً: «لا يعد جميع الشيعة إسلاميين، ولا يؤمن جميع الإسلاميين بولاية الفقيه. يتعارض استنساخ أي تجربة مع حقوق الإنسان في ذلك البلد»[35]. أكد عادل عبد المهدي، العضو البارز في المجلس الأعلى، بصورة مماثلة، قائلاً: «لا نريد حكومة شيعية أو إسلامية»[36]. لا تعكس انتصارات الحزبين الانتخابية المتواصلة تنظيمهما العالي فحسب، بل تؤكد بنجاح على هويتيهما. يحتفظ المجلس الأعلى وحزب الدعوة بعلاقات وثيقة مع إيران، وقد دافعا عن الجمهورية الإسلامية ضد الاتهامات الأمريكية بالتدخل والتسلل. سيتحالف الطرفان مع طهران على الأرجح، في نهاية المطاف، بما لا يخلو من التعقيدات أو التجاذبات، ناهيك عن توجيه محازبيهما نحو التعاطف معها، بالرغم من عدم نزوعهما إلى شغل منصب وكيليها.

لم تقم إيران علاقات سرية مع رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصدر فحسب، كما تبدو عليه الحال، بالرغم من عدم إعلانها ذلك، بل سلحت جيش المهدي التابع له أيضًا. تتسم علاقات إيران بالصدر بقدر أكبر من الانتهازية، على النقيض من علاقاتها بالمجلس الأعلى وحزب الدعوة، استنادًا إلى ما يريانه من إشكالية في خطابه العربي القومي، وسلوكه الشاذ. ارتأت طهران الإبقاء على صلاتها بالصدر، بالنظر إلى

اتساع قاعدته الشعبية، ومعارضته الشديدة للوجود الأمريكي، والتنظيم العالي لميليشيا جيش المهدي التابعة له. تتمثل إحدى سمات السياسة الخارجية الإيرانية في الإبقاء على ما أمكن من خيارات. سيكون من المذهل ألا تسعى إيران إلى إقامة نوع من العلاقة مع الزعيم الشيعي الثائر، بالنظر إلى ما يحظى به من صوت مسموع لدى الحكام والشخصيات العربية في المنطقة.

أخيرًا وليس آخرًا، لا بد من التطرق إلى علاقة إيران بأكثر من يحظى بالاحترام والتأثير من رجال الدين الشيعة في العراق، آية الله العظمى علي السيستاني. يتفق السيستاني مع الملالي التقليديين في رفض مفهوم الخميني القائل بضرورة تولي رجال الدين السلطة بشكل مباشر، ضماناً لإقامة حكم إسلامي أمثل. تتنافى نظرة الخميني، كما رأينا سابقاً، مع التقاليد الشيعية السياسية السائدة، مما يجعل من تصديرها أمرًا عسيرًا، إن لم يكن مستحيلاً. عمل الطرفان على مراعاة بعضهما بعضًا، مع رفض السيستاني انتقاد إيران، وتسليم طهران بدوره فيما يتعلق بتمكين الشيعة المطرد في العراق. حرص رفسنجاني على التأكيد على دور السيستاني، عقب انتخاب الحكومة المؤقتة، قائلاً: «يعود الفضل في توجه العراقيين إلى صناديق الاقتراع، بغية تقرير مصيرهم، إلى الجهود المبذولة من قبل المرجعية الدينية العراقية، بقيادة آية الله السيستاني»[37]. يحتفظ السيستاني، في المقابل، بعلاقات وثيقة مع المجتمع الديني الإيراني، ناهيك عن الالتقاء بصورة دورية مع المسؤولين الإيرانيين الزائرين ـ وهو ما يمثل امتيازًا لم ينله الأمريكيون بعد. لم يضغط السيستاني في اتجاه الثيوقراطية، ولكنه لا يزال يصر على أن يكون للدين قوله في الترتيبات

السياسية والاجتماعية. أقام ملالي إيران الحاكمين علاقات سليمة مع آية الله العظمى، دون أن يتملكهم الوهم بإمكانية تسخيره لفرض نموذجهم الثيوقراطي على العراق.

لا يهتم نظام الملالي كثيرًا، بينما يصوغ إستراتيجيته حول العراق ـ بمعزل عن مخاوف النخبة السنية الحاكمة في المنطقة ـ بتصدير نموذجه الفاشل في الحكم على من لا يرغب من الشيعة في ذلك. أسهمت معارضة رجال الدين والسياسيين الشيعة العراقيين البارزين، في إقناع المسؤولين الإيرانيين بضرورة تمحور سياستهم في الجوار حول ما هو عملي من الطروحات، لا المهام الأيديولوجية المقدسة. عقب السياسي الإيراني البارز، محمد جواد لاريجاني، بوضوح قائلاً: «لا يمكن استنساخ تجربة إيران في العراق»[38]. أبدى علي أكبر ولاياتي، مستشار خامنئي الحالي، تأييده للفكرة القائلة، فيما يتفق مع ذلك، بأن نمط الحكم في العراق «يقرر من قبل الشعب العراقي وحده»[39]. أكدت الصحيفة الإيرانية البارزة، «شرق»، بصورة مماثلة، قائلة: «لا يمكن للمرء أن يتوقع قيام رئيس الوزراء العراقي بتطبيق نموذج الحكم الإيراني في العراق –وإن مثّل شخصية إسلامية، وأقام في إيران سنوات عدة، وقاتل نظام صدام جنبًا إلى جنب مع الحكومة الإيرانية»[40]. يمثل تشجيع طهران لحلفائها الشيعة وسيلة لتضمين الحكومة العراقية المستقبلية من هم على استعداد للتعامل مع إيران. لا يتملك الوهم حكام طهران بإخضاع شيعة العراق مصالحهم لإيران، ويأملون، لا أكثر، بأن يؤدي تشجيع الأحزاب الشيعية إلى إيجاد من يتفهمهم في الجوار. تستند سياسة إيران تجاه العراق، كما غيره من دول الخليج، إلى حسابات المصالح القومية الدقيقة، بالنقيض من المهمة المقدسة المتمثلة في تصدير الثورة.

يسهم تباعد شيعة العراق، في يومنا هذا، عن العالم العربي، وقلق الأنظمة السنية المجاورة من اتساع نفوذهم في دفعهم، بصورة أكبر، إلى أحضان إيران. لربما يعد بروز الشيعة مقبولاً لدى إدارة بوش، بما يحمله من مغزى ديموقراطي، ولكن القلق يتملك الملكيتين السنيتين في السعودية والأردن، والجمهوريتين (الدكتاتوريتين) في مصر وسوريا، من بروز «الهلال الشيعي». لا تبدو الإمكانية كبيرة لتقبل العالم العربي حكومة شيعية منتخبة في العراق، بالنظر إلى انتقاد الصحف العربية المتواصل لغزو العراق بوصفه مؤامرة أمريكية - إيرانية لفصم عرى الكتلة السنية. تتجه أحزاب العراق الشيعية الجديدة، محافظة كانت أم معتدلة، بأنظارها نحو إيران بوصفها حليفًا طبيعيًا. لا يرجح أن يتغير ذلك بالنظر إلى تحكم النزعة الطائفية، بصورة متزايدة، في الاصطفاف السياسي في الشرق الأوسط.

سعت الجمهورية الإسلامية، بالرغم من متانة أواصرها بالشيعة، إلى تعزيز علاقاتها بالأحزاب الكردية، كالاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال الطالباني، على وجه الخصوص. يتسم تاريخ العلاقة الإيرانية - الكردية بالاضطراب، كما أسلفنا سابقًا، بالنظر إلى استغلال الشاه الأكراد، وتنحيتهم جانبًا بعد انتفاء فائدتهم. عمل نظام الملالي، عقب توليه الحكم بفترة قصيرة، على مواجهة النزعة الانفصالية الكردية، بينما تمثل أول تحدياته في قمع ثورة الأكراد. تعاون الطرفان في الكثير من الأحيان، مع ذلك، طيلة سنوات نضالهما المشترك ضد صدام، ناهيك عن الارتباط بعلاقة معقولة، نسبيًا، في نهاية المطاف. لم تحرص إيران، طيلة العقدين السابقين، على الاحتفاظ بتلك الأواصر فحسب، بل استضافت،

في الكثير من الأحيان، أعدادًا كبيرة من اللاجئين الأكراد من بطش آلة صدام الحربية. تتسم علاقات إيران بالطالباني، في يومنا هذا، بالودية والسلامة، بينما تأمل طهران في عدم انفصال الأكراد عن العراق، عبر منحهم شيئًا من الاستقلالية.

يتمثل الجانب اللافت لمقاربة إيران نحو العراق في مدى تحكم تجارب الحرب فيها، على النقيض من الحماسة الدينية. يتسم العراق بالانقسام الطائفي، والتنوع العرقي، ناهيك عن تنازع توجهات سياسته الخارجية. سعت الأقلية السنية، كما رأينا سابقًا، إلى تعزيز سلطتها، تحت حكم البعث، عبر تبني طروحات عروبية متشددة، وتوظيف أيديولوجية عدوانية في الخارج، تكريسًا لشرعيتها. تختلف توجهات السياسة الخارجية، في نظر الشيعة والأكراد، لتنزع، بصورة أكبر، إلى تحسين العلاقات مع جيران العراق من غير العرب. تطابقت المصالح على الدوام، ضمن ذلك السياق، بين فرس إيران، وشيعة وأكراد العراق، بينما تملكتهم الشكوك جميعًا في الطبقة البعثية المهيمنة. أكدت افتتاحية مهمة في صحيفة شرق، بما ينسجم مع ذلك، قائلة: «لم تنشأ العداوة الهائلة بين البلدين جراء حرب ثماني السنوات فحسب، بل طبيعتي أيديولوجيتيهما خلال ربع القرن المنصرم»[41]. تلاشى ذلك التعارض الأيديولوجي، بالفعل، مع زوال هيمنة النخبة السنية الحاكمة، بكل ما تبنته من سياسات عروبية متشددة.

لا تتحقق غايات إيران، على النقيض من افتراض واشنطن، عبر دعم العنف والتمرد، بل اعتمادًا على العملية الديموقراطية القائمة. تحول رجال الدين الإيرانيون المتشددون، بكل ما مارسوه من قمع بحق الحركة الإصلاحية، فيما يمثل مفارقة غريبة، إلى مدافع عنيد عن

التعددية الديموقراطيــة في العراق. يوفر العــراق الديموقراطي، بالفعل، فوائد سياسية وإســتراتيجية لإيران. توصل ثيوقراطيو إيران، بعد العديد من المداولات، إلى استنتاج أن أفضل السبل، لدفع مصالحهم قدمًا، تكمن في دعــم عملية انتخابية تهــدف إلى إقامة دولــة ذات أقاليم قوية، ونظام فيدرالي ضــعيف. ســيؤدي ذلــك إلى تمكين الشــيعة، واحتــواء طموحات الأكراد، وتهميش خصوم إيران من السنة.

يراعي مخطط إيران، علاوة على ذلك، اعتبارات الواقعية السياسية. ســينزع العــراق التعددي إلى الاضــطراب والانقســام، منصــرفًا إلى حل نزاعاته الداخلية، بما يقصــيه عن منافســة طموحات إيران في الخليج. لا يرجــح أن يعود العراق دولة مركزية قوية، تســعى إلى الهيمنة على الخليج العربي، إن لم يكن الشــرق الأوســط برمته، حين يمنح دستوره صلاحيات رئيسة للأقاليم، ويقدم الميليشــيات المحلية على القوات المسلحة الوطنية. سيســهل على إيران، إلى حد كبير، ممارسة نفوذها على دولة لا مركزية، يتصارع فيها العديد من اللاعبين، بما يفوق نظامًا قويًا متماسكًا.

يقــوم العــراق، مع ذلك، على سلســلة مــن التوازنــات الدقيقة في نظر إيران. تخشــى طهران أن يؤدي التمرد، بل والعملية الديموقراطية ذاتها، إلى تقســيم العراق إلى ثلاثة كيانات مســتقلة، غير مســتقرة. تمثل إيران دولــة عريقــة، متماســكة، ما خضــعت حدودها لعبــث المســتعمرين، كما جيرانهــا العرب. تحــوي إيران، مع ذلــك، عرقية كرديــة متململة، تتركز في مقاطعــة أذربيجــان، مما يثــير المخاوف مــن مطالبتها بالاســتقلال، علــى غرار دولــة عراقية كردية محتملة. تقر إيــران بحقوق ومعاناة أكراد العراق، خلال اتصــالاتها المتكررة معهم، بينما تحثهم على البقاء ضــمن

حدود دولة عراقية فيدرالية. أكد رئيس البرلمان الإيراني، غلام علي حداد عادل، على تلك النقطة، في شهر شباط/ فبراير من العام 2005، قائلاً: «تتمثل سياسة إيران الدائمة في الدفاع عن وحدة الأراضي العراقية»[42]. تبدو تلك الدبلوماسية الدقيقة ناجحة حتى الآن، بالنظر إلى عدم إظهار الأكراد رغبتهم في الانفصال عن العراق كلية، وإقامة دولة مستقلة بالكامل، بالرغم من تأكيدهم الدائم على ذلك. ما انفكت إيران تدعو الشيعة والأكراد، منذ الغزو الأمريكي، للبقاء ضمن حدود دولة موحدة، وإقامة مؤسسات منتخبة تقيد تحرك السنة، عبر منحهم خيارًا بديلاً للتأكيد على مطالبهم. يناقض سلوك إيران الفعلي، مجددًا، مزاعم الحكام العرب الذين يتهمون الجمهورية الإسلامية بالسعي إلى تقسيم العراق، وإقامة ثيوقراطية شيعية في الجنوب. تفضل الإستراتيجية الإيرانية الأكثر عقلانية بقاء الدولة العراقية موحدة، وإن اتسمت بالضعف والانقسام على ذاتها. يتمثل السبيل الأنسب لتحقيق ذلك في مواصلة الضغط في اتجاه الديموقراطية والتعددية.

رأينا، كما سبق، أن لإيران مصلحة في استقرار العراق تحت هيمنة الشيعة، ولكن كيف يمكن تفسير التقارير الموثوقة حول إرسال طهران الرجال والعتاد إلى العراق؟ لا شك في أن الجمهورية الإسلامية انهمكت، منذ سقوط صدام، في تكريس نفوذها في الجوار، عبر تمويل أحزاب سياسية، وتسليح الميليشيات الشيعية. تمثل تلك أنشطة سلبية إرهابية، بالضرورة، في نظر الولايات المتحدة، بكل ما يعتريها من شكوك دائمة في إيران. يمكن أن يتم النظر إلى وجود إيران في العراق بأفضل صوره من منظار علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة، إن لم نقل المجتمع الدولي

الأكبر. يزود ذلك الوجود طهران، ناهيك عما تملكه من نفوذ، بأوراق مهمة في تعاملها مع القوى الغربية. تدعم الحقيقة المتمثلة في تخوف أمريكا وحلفائها من رد إيراني في العراق، على أي ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية، تدعم قدرة الردع الإيرانية فيما يتعلق بذلك الصدد. ستصب تقوية ذلك الهاجس في مصلحة إيران؛ خدمة لطموحاتها النووية.

إن فشل رادع إيران الضمني ذاك، وهاجمت الولايات المتحدة منشآتها النووية بالفعل، فسيمنحها وجودها المكثف في العراق قدرة كبيرة على الرد. لخص يحيى رحيم صفوي، قائد الحرس الثوري، خيارات إيران بوضوح، قائلًا: «يعلم الأمريكيون تمامًا أن قواعدهم العسكرية في أفغانستان، وخليج عمان، والخليج العربي، والعراق ستتعرض للخطر، وقد يتسم موقفهم بالضعف لوقوعهم في جوار إيران»[43]. تتمثل الحقيقة في أن شبكة إيران في العراق لم تصمم بالضرورة لمهاجمة أمريكا، وإن وفرت للثيوقراطية العديد من الخيارات في حال تدهور علاقتها بالولايات المتحدة بصورة مؤثرة.

لا يمكن القول بعزم إيران على تأجيج التمرد، بوصفه وسيلة لإرغام أمريكا على الانسحاب، وتكريس هيمنتها في الخليج. لا شك في أن ذلك يعتمد جزئيًا على زوال الوجود الأمريكي، ولكن الضغوط في الولايات المتحدة والعراق تسهم، إلى حد ما، في تحقيق غايات إيران مجددًا. يثير غزو العراق جدلًا سياسيًا واسعًا في الولايات المتحدة، مع معارضة غالبية الأمريكيين لتلك الخطوة. سيرفض العديد داخل العراق الاحتلال الأمريكي، على الأرجح، مع تقدم العملية السياسية، وتقرير العراقيين

مصيرهم بأنفسهم. لن ترتضي أمة أبية طليعية، ناهيك عن كونها مهدًا للحضارة الإسلامية، كما تنظر على الدوام إلى نفسها عار الاحتلال الأجنبي طويلاً. لن تحتاج إيران إلى إيقاع الأذى بالولايات المتحدة، لإرغامها على الانسحاب من العراق، بالنظر إلى أن سيرورة الأحداث تكاد تحتم تقليص الوجود الأمريكي في الخليج.

تستند إيران، في تكريس نفوذها داخل العراق، إلى تجربتها في لبنان، المجتمع متعدد الطوائف، بما يشمل الشيعة (المحرومين)، تقليديًا[1] من متاع السلطة سوى رئاسة مجلس النواب. تمحورت إستراتيجية إيران في لبنان حول إرسال معونات اقتصادية ومالية؛ بغية كسب قلوب الشيعة وعقولهم، مع ضمان امتلاكهم ما يكفي من عتاد لأي مواجهة محتملة مع خصومهم. لم يتسم وجود إيران بالوضوح والمباشرة، سعيًا لتجنب الصدام مع الولايات المتحدة. تسعى إيران اليوم، على غرار ما فعلت في لبنان، إلى حشد وتنظيم القوى الشيعية المختلفة في العراق، دون الدخول في نزاع مع الولايات المتحدة الأكثر قوة.

لا جدال، فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، حول أثر المصالح القومية والضرورات الإستراتيجية في تعيين حدود الصراع بين الدول. كثيرًا ما يتم تنحية توليفة السياسة الداخلية والنزعات الأيديولوجية عما تتضمنه سياسة السلطة من مجادلات بهذا الصدد. تناقض العلاقة بين إيران والعراق نمط التحليل هذا. تنازع البلدان، في الكثير من الأحيان، حول حدود أراضيهما، يراقب كل منهما بحذر ما يملكه الآخر من طموحات إقليمية، متلاعبًا بمن يلبي رغباته من اللاعبين المحليين. يناقض التاريخ، من يرى في إيران والعراق عدوين فطريين، تتسم علاقتهما

(1) النظام السياسي في لبنان مقسم حسب الطوائف: الرئيس ماروني، رئيس الوزراء سني، رئيس مجلس النواب شيعي.

بالتوتر والخصومة على الدوام. أقام نظاما الحكم الملكيان المحافظان في البلدين ما يعد حميمًا من العلاقات، قبل قيام ثورة العام 1958 في العراق. أسهمت الطبيعة الأيديولوجية المتغيرة لكلا النظامين، في السنوات المقبلة، في تعميق خلافاتهما إلى حد كبير. لم ترَ ملكية الشاه في العراق الثوري تهديدًا لما يملكه من قدرات، بل لطبيعة توجهاته الراديكالية. لم تمثل أصولية الخميني الإسلامية تحديًا في نظر صدام العلماني، على حد سواء، لما صدر من تهديد عن جيش إيران المهلهل جراء الثورة، بل لما وفرته مثلها من مغريات. اتسمت الخلافات الحدودية العالقة بين البلدين بطابع أكثر خطورة. لم تعد تلك تمثل ما يمكن حله، أو إدارته على أقل تقدير، من نزاعات بين الدول، بل ما يعدّ موقفًا عدائيًا من الطرف الآخر، في نظر كل من البلدين. كانت الحرب طويلة الأمد حتمية بين الطرفين، بالنظر إلى طموحات صدام والخميني، وما يملكه البلدان من تطلعات خارجية وأيديولوجيات متضاربة.

لم تدرك إدارة بوش، على الأرجح، حين خططت لغزو العراق، بعيد مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ما سيسهم به ذلك من تعزيز لموقف إيران وأمنها. تمثل الجمهورية الإسلامية الآن أحد أكبر المستفيدين من سياسة تغيير الأنظمة من قبل الولايات المتحدة. لا يجب اعتبار ما يفيد إيران، مع ذلك، عند تقييم مفارقات الشرق الأوسط، ضارًا بمصالح الولايات المتحدة بالضرورة. أسهم العداء بين العراق وإيران، بالقدر الأكبر، في إيجاد التوتر وعدم الاستقرار اللذين عمَّا منطقة الخليج الحساسة خلال ثلاثة العقود الماضية. لم تزعزع الصراعات الحدودية، والحروب بالوكالة، وحرب ثماني السنوات الطاحنة بين البلدين، في نهاية المطاف،

استقرار الشرق الأوسط فحسب، بل هددت اقتصاد العالم كذلك، بالنظر إلى اعتماده على موارد المنطقة النفطية. لن يمثل العراق الجديد، المولود من رحم الغزو الأمريكي، مجتمعًا أكثر إنسانية من نظام صدام حسين الاستبدادي فحسب، بل دولة مسالمة بصورة أكبر، تتعايش مع جارتها الفارسية. سيعود ذلك التطور بالنفع على الولايات المتحدة، كما العراق وإيران على حد سواء.

obeikandl.com